مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: النظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد عمر الحجيلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6401
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٤

The legal system for intellectual property rights in the field of artificial intelligence

[1] Associate Professor Dr. Mohammad O Alhejaili
[1] University of Tabuk

Abstract:

This study examines the impact of artificial intelligence (AI) on the legal frameworks of intellectual property rights (IPR) globally, explicitly focusing on Saudi Arabia. The rapid integration of AI technologies into various sectors presents unique challenges and opportunities for IPR systems, especially in developing countries where existing laws are not equipped to handle the dominance of foreign entities with robust IPR protections. Saudi Arabia's Vision 2030 emphasises adapting legal structures to support AI innovations. This study aims to assess the effectiveness of Saudi Arabia's IPR laws in protecting against AI-related infringements and to explore the feasibility of AI systems possessing or enforcing IPR independently. Using an analytical approach, this research reviews current IPR regulations as they apply to AI technologies in Saudi Arabia. Legislative texts, AI policy frameworks, and relevant case studies are scrutinised to investigate the interaction between AI applications and IPR enforcement mechanisms. Findings highlight considerable deficiencies within Saudi Arabia's IPR laws regarding AI despite ongoing efforts to reform these laws to foster local and international investment in AI technologies. The study concludes that while Saudi Arabia has initiated significant digital transformation efforts, extensive legal reforms are crucial for protecting intellectual property in the AI sector. Establishing clear IPR guidelines specific to AI applications and considering legal personhood for AI systems could further stimulate innovation and provide a structured framework for IPR enforcement in AI.

1: Email:
malhejaili@ut.edu.sa
2: Email:

DOI
10.37651/aujlps.2024.149705.1252

Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024

Keywords:
intellectual property
artificial intelligence
legal reforms
digital transformation
Saudi Vision 2030.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي

أ.م.د. محمد عمر الحجيلي [١]
[١] كلية الشريعة والأنظمة – جامعة تبوك

الملخص:

تُقيّم هذه الدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي (AI) على الأطر القانونية لحقوق الملكية الفكرية (IPR) على المستوى العالمي، مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية. تُظهر الاندماج السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات تحديات وفرص فريدة لأنظمة حقوق الملكية الفكرية، خاصةً في الدول النامية حيث لا تتوفر القوانين الحالية على الإمكانيات الكافية لمواجهة سيطرة الكيانات الأجنبية ذات الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية. تُؤكد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على ضرورة تكييف الهياكل القانونية لدعم ابتكارات الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية قوانين حقوق الملكية الفكرية في المملكة في حماية ضد الانتهاكات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واستكشاف إمكانية امتلاك أنظمة الذكاء الاصطناعي لحقوق الملكية الفكرية أو تنفيذها بشكل مستقل. من خلال استخدام منهج تحليلي، تُراجع هذه البحوث التنظيمات الحالية لحقوق الملكية الفكرية كما تنطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي في المملكة. يتم فحص النصوص التشريعية وأطر السياسة الخاصة بالذكاء الاصطناعي ودراسات الحالة ذات الصلة للتحقيق في التفاعل بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآليات تنفيذ حقوق الملكية الفكرية. تُظهر النتائج وجود نواقص كبيرة في قوانين حقوق الملكية الفكرية السعودية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على الرغم من الجهود المستمرة لإصلاح هذه القوانين لتعزيز الاستثمار المحلي والدولي في تقنيات الذكاء الاصطناعي. تخلص الدراسة إلى أنه بينما بدأت المملكة العربية السعودية جهود تحول رقمي كبيرة، فإن الإصلاحات القانونية الواسعة ضرورية لحماية الملكية الفكرية في قطاع الذكاء الاصطناعي. قد يؤدي إنشاء إرشادات واضحة لحقوق الملكية الفكرية خاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظر في الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تحفيز الابتكار أكثر وتوفير إطار منظم لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية:
الملكية الفكرية، الذكاء الاصطناعي، الإصلاحات القانونية، التحول الرقمي، رؤية السعودية ٢٠٣٠.

المقدمة

يعد الذكاء الاصطناعي أحد من أهم الركائز التي تعتمد عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحديث، ويهدف الذكاء الاصطناعي إلى قيام الحاسب الآلي بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم بداخل العقل البشري، بحيث يتمكن الحاسب من حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي، ومرتب، وبنفس طريقة تفكير العقل البشري.

وعلى الرغم من ذلك من أهمية الذكاء الاصطناعي خاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية بأنواعها إلا أننا نلاحظ وجود فراغ في الأنظمة القانونية للعديد من الدول، بالإضافة الى ضعف الدور الذي تؤديه هذه الحقوق في تحفيز الاختراع في مجال الذكاء الاصطناعي بسبب قلة الطاقات البشرية والتقنية القادرة على الإبداع والابتكار، حيث تتمكن الشركات الأجنبية من التفوق في المنافسة المحلية من خلال الحصول على حماية براءات الاختراع لآلات الذكاء الاصطناعي، حيث لا تملك الدول النامية في مقابل ذلك إلا أن تكون مستورد لهذه الآلات والتطبيقات.

وحرصت المملكة العربية السعودية على مواكبة التطورات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، وذلك عندما قالها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان " نحن نعيش في زمن الابتكارات العلمية والتقنيات غير المسبوقة وآفاق نمو غير محدودة ويمكن لهذه التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في حال تم استخدامها على النحو الأمثل أن تنجب العالم الكثير من المضار وتجلب للعالم من الفوائد الضخمة ".

أولا: موضوع البحث

ينصب موضوع بحثي على بيان النظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي، ودور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات ومدى ملائمة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية من خلال باعتبارها من أعظم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي تبنتها المملكة العربية السعودية واتجاهها نحو التحول الرقمي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في بيان تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومدى ملاءمة القواعد التنظيمية الموجودة في الأنظمة السعودية في تنظيم استخداماتها وأحكام المسئولية الناتجة عن أضرار هذه التطبيقات، والإشكاليات المرتبطة بمدى تمتعها بالشخصية القانونية المستقلة على غرار الشخصية المعنوية للشركات، وأيضا بيان العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية، وهل تتمتع تطبيقات الذكاء الاصطناعي بحقوق الملكية الفكرية، ودورها في انفاذ حقوق الملكية الفكرية، موضحا سياسة المملكة العربية السعودية في بيان دورها في حماية حقوق الملكية الفكرية بواسطة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ثالثا: إشكالية البحث

إن أنظمة الذكاء الاصطناعي مازالت تفتقر إلى التنظيم التشريعي أو الإطار القانوني، خاصة في مجال استخدامها في مجال الملكية الفكرية نظرا لحداثة هذه التقنية، وهذا يقودنا إلى التساؤل حول دور الذكاء الاصطناعي في الكشف على انتهاكات حقوق الملكية الفكرية خاصة في المملكة العربية السعودية في ظل الخلاف حول قدرة الذكاء الاصطناعي على اكتساب الشخصية القانونية وحقوق الملكية الفكرية والتي تقودنا الى مدى جواز إضفاء المسئولية عليه؟

رابعا: أهداف وأسباب اختيار البحث

١- أهداف البحث: تكمن أهداف في بعض النقاط منها

أ. إبراز ثقافة المملكة العربية السعودية في تبنى تقنية الذكاء الاصطناعي واستخدامها في حماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات.

ب. بيان ماهية الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الملكية الفكرية.

ج. بيان دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تشجيع الاستثمارات في المملكة العربية السعودية من خلال خلق نوع من المنافسة بين الشركات بعضها البعض والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في التصنيع

٢- أسباب اختيار البحث وتكمن أسباب اختيار البحث في:

أ. حداثة الموضوع وقلة الدراسات النظرية واختلاف الفقهاء حول الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، والفراغ التنظيمي لإحكامها.

ب. الثغرات والمشكلات القانونية التي ستظهر حتما في المستقبل، نتيجة لانتشار الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، والتي ستقف القواعد القانونية الحالية عاجزة أمامها، ويزداد الأمر تعقيدا في حالة ظهور أجيال جديدة من أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل الروبوتات أو "إنترنت الأشياء".

ج. بيان مدى إمكانية تطبيق القواعد النظامية المنصوص عليها في الأنظمة السعودية على الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى احتياج الذكاء الاصطناعي الى تنظيم مستقل يتضمن كافة أحكامه.

خامسا: الدراسات السابقة

١- دراسة مسعد، محمد القطب (٢٠٢١): بعنوان دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي "دراسة قانونية تحليله مقارنة"[(١)]. وتهدف هذه الدراسة الى بيان مدى الحاجة الى تطوير قواعد المليكة الفكرية من اجل حماية تطبيقات الذكاء الاصطناعي واهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

(١) مسعد، محمد محمد القطب، "دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي "دراسة قانونية تحليلية مقارنة""، *بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، العدد٧٥، (٢٠٢١): ص١٦٢٩ــ١٧٤٢.

٢- **دراسة زاوتين، خالد (٢٠٢٢):** بعنوان الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية أي علاقة ترابطية "[١]. وتهدف هذه الدراسة الى بيان كيفية اضفاء الحماية القانونية على الأعمال الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي خاصة مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

٣- **دراسة حسن، حسام الدين محمود (٢٠٢٣):** بعنوان واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي [٢]. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الخلاف القانوني حول مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنحه وضعا قانونيا مستقلا ومدى إمكانية تمتعه بحقوق الملكة الفكرية.

سادسا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال بتحليل طبيعة وماهية الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها، بالإضافة الى إشكالية تمتعها بالحماية القانونية في ظل قواعد حماية الملكية الفكرية واستخداماتها المختلفة، والمشكلات القانونية المرتبطة بها في ظل الفراغ التشريعي خاصة في الدول النامية، وبيان مدى إمكانية مواكبة سياسة المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي بما لا يتعارض من الأنظمة المعمول بها وبما يتواكب مع رؤية ٢٠٣٠.

سابعا: خطة البحث

المبحث الأول: قابلية الذكاء الاصطناعي لاكتساب حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مدى قابلية تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية.

المبحث الثاني: حماية الذكاء الاصطناعي من انتهاك حقوق الملكية الفكرية داخل المملكة العربية السعودية.

---

(١) زاوتين، خالد، "الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية أي علاقة ترابطية"، *بحث منشور في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم*، المجلد٧، العدد٢، (٢٠٢٢): ص ١٣٧ــ١٥٣.

(٢) حسن، حسام الدين محمود، "واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي"، *بحث منشور في مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا*، (٢٠٢٣): ص١٠٥ــ٢٤٨.

المطلب الأول: دور قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.

I. المبحث الأول

قابلية الذكاء الاصطناعي لاكتساب حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم:

تتميز بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالوعي، إلا أنه لم يرق إلى مرتبة الوعي الإنساني المعتاد، ومن ثم لا تملك أنظمة الذكاء الاصطناعي الاستقلالية الكاملة، وإنما مجرد استقلالية محدودة، وهذا ما نتج عنه خلاف فقهي في معرفة مدى قابلية انظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية المستقلة، وبناء عليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: مدى قابلية تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية

I.أ. المطلب الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

لا يوجد تعريف موحد، أو متفق عليه للذكاء الاصطناعي كونه معقد وله أكثر من دلاله حيث يشير من ناحية الى البرامج أو الآلات أو التقنيات التي تحاكى درجة معينة من الذكاء الاصطناعي، ومن ناحية أخرى فيصد به العلم الذي يهدف لاكتساب الآلات أو التقنيات

صفة الذكاء لمحاكاة قدرات التفكير المنطقي الفريدة عند الإنسان [١]، وبهذا فقد تتعدد مفاهيم الذكاء الاصطناعي باعتباره عملية معقدة، وله استخدامات وتطبيقات عديدة.

I.أ.١. الفرع الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي: يتكون مصطلح "الذكاء الاصطناعي" من كلمتين هما الذكاء والاصطناعي، ويقصد بالذكاء "القدرة على فهم وإدراك الحالات، أو الظروف الجديدة والمتغيرة"، أما كلمة الاصطناعي فتتعلق بالفعل يصنع أو يصطنع، ويتم إطلاق هذا المصطلح على الأشياء التي تنشأ نتيجة الفعل، أو النشاط الذي يتم من خلال اصطناع، وتشكيل الأشياء، تمييزا عن الأشكال التي وجدت بالفعل، بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان ومن هذا المنطلق يقصد بالذكاء الاصطناعي، بصفة عامة الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة، أو الحاسوب[٢].

وقد عرف بعض جانب من الفقه الذكاء الاصطناعي بأنه: القدرة على تمثيل نماذج حاسوبية لمجال من مجالات الحياة، وتحديد العلاقات الأساسية بين عناصره، ومن ثم استحداث ردود الفعل التي تتناسب مع أحداث ومواقف هذا المجال، وبهذا يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يعتبر جزء من علوم الحاسب الآلي، يهتم بأنظمة معينة لهذه الأجهزة، تتسم هذه الأنظمة بالعديد من الخصائص ذات القدرة الفائقة على محاكاة العقل البشري في العديد من الخصائص، مثل اللغة، والتعلم، والتفكير، والقدرة على اتخاذ قرارات معينة، وحل العديد من المشكلات [٣].

---

(١) الخطيب، محمد عرفان، "المركز القانوني للإنسانية، الشخصية والمسؤولية "دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسانية لعام ٢٠١٧"، *بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية*، العدد٤، (٢٠١٨):ص٩٨.

(٢) غازي، عز الدين، "الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية ؟"، *مجلة فكر، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد٦، (٢٠٠٥): ص٤٥.

(٣) الشيخ، خالد محمد، "أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الاستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية"، *بحث منشور مركز العملي، جامعة الجنان، الأردن*، العدد٨، (٢٠١٦): ص٢٦١.

وقد عرفه معجم البيانات والذكاء الاصطناعي السعودي بأنه " نظام قادر على أداء مهام تتطلب عادة ذكاء بشريا مثل: التعليم والاستدلال والتطوير الذاتي "[١].

ونستنتج مما سبق أنه يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه علم من علوم الحاسب الآلي الذكية، يقوم بعمليات معقدة، يحاكي بها الذكاء البشري ويقوم بترجمتها إلى عمليات محاسبية، تعمل على حل المشكلات المعقدة، واتخاذ قرارات بشكل مستقل دون الرجوع إلى البشر من خلال التكيف المرن.

ثانيا: أهمية الذكاء الاصطناعي: تتجلى أهمية الذكاء الاصطناعي في أنه يساهم في المحافظة على الخبرات الإنسانية المتراكمة بنقلها إلى الآلات الذكية، ويمكن الأشخاص من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات مما يسهل استخدامها ذوي الاحتياجات الخاصة، بعد أن كان استخدام الآلات المتقدمة والمعقدة حكرا على ذوي الخبرات والمتخصصين في مجال التكنولوجيا، والبرمجة.

كما يلعب الذكاء الاصطناعي دور كبير في الحفاظ على الأمن السيبراني حيث يقوم بتحليل هجمات وتهديدات القرصنة الإلكترونية ومواجهة البرامج الضارة التي قد تتعرض لها الأنظمة الإلكترونية بحيث تشكل خط دفاع لحماية الأمن والخصوصية والكشف عن أي اختراق كما يرتبط الذكاء الاصطناعي ارتباطا وثيقا بالحوسبة السحابية حيث يتم دمج الذكاء الاصطناعي في البنية التحتية التكنولوجيا المعلومات، حيث ستعتمد السحابة الخاصة والعامة على أدوات الذكاء الاصطناعي للمراقبة والادارة وحتى المعالجة الذاتية عند حدوث أي مشكلة[٢].

ثالثا: أنواع الذكاء الاصطناعي: ينقسم الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أنواع رئيسة من حيث القدرات التي تميزها ومستوى محاكاتها لذكاء البشر:

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، معجم البيانات والذكاء الاصطناعي، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، (٢٠٢٢): ص٤٢.

(٢) الملا، إبراهيم حسن عبد الرحيم، "الذكاء الاصطناعي والجريمة الالكترونية"، *بحث منشور في مجلة الامن والقانون، اكاديمية شرطة دبي*، المجلد٢٦، العدد١، (٢٠١٨): ص١٤٢.

النوع الأول: الذكاء الاصطناعي الضيق أو الضعيف: هو تطبيق مصمم لأداء مهام فردية فهو لا يحاكي الذكاء البشري بشكل مطلق وإنما يحاكي السلوك البشري بناء على نطاق ضيق من المعايير، وتم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي الضيق في مجالات متعددة في كالطب لتشخيص الأمراض، والأمن من خلال مراقبة المتظاهرين والمشاغبين فهو يقوم بمساعدة الشرطة في التعرف على المتظاهرين من خلال تقنيات التعرف على الوجه[١].

النوع الثاني: الذكاء الاصطناعي العام أو القوي: هو تطبيق مصمم لأداء مهام ذات الذكاء العام الذي يحاكي الذكاء البشري مع القدرة على التعلم، وحل أي مشكلة، بمعنى أنه يفكر ويفهم ويتصرف بطريقة لا يمكن تمييزها عن الإنسان في أي موقف من المواقف.

النوع الثالث: الذكاء الاصطناعي الخارق أو المتقدم: هو تطبيق مصمم لأداء مهام تفوق قدرات ذكاء البشر، ولديه ذاكرة أكبر وقدرة أسرع على معالجة وتحليل البيانات وبالتالي فإن قدرات صنع القرار وحل المشكلات للكائنات فائقة الذكاء ستكون أعلى بكثير من قدرات البشر.

I.أ.٢. الفرع الثاني

استخدامات وتطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي

نظرا لتنوع مجالات استخدامات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإمكانية توظيفه في كثير من المجالات فإنه يعد عمودا أساسيا من أعمدة التحول الرقمي، ويشكل دعامة حقيقية للتحولات الرقمية الأخرى كإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، وذلك في حيثيات استخدام تعلم الآلة في تحليل البيانات الضخمة ومعالجتها واستخراج المعلومات المهمة والمؤثرة بصناعة القرارات، وهذا ما سعت اليه المملكة العربية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠.

(١) حسن، حسام الدين محمود، "واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي"، مرجع سابق، (٢٠٢٣): ص١١٠.

أولا: الاستخدامات المختلفة انظمة الذكاء الاصطناعي: تتعدد استخدامات وتطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يتميز كل نظام بخصائص تمكنه من القيام بأعمال مهمه تخدم المجتمع البشري ومن بينها:

١- يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعامل مع العملاء، حيث يتمكن العملاء من الاتصال بشكل مباشر مع مقدم الخدمة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، فأصبحوا قادرين على إنشاء، واختيار السلع والخدمات التي تناسبهم بصورة أفضل، مما يزيد من قدرة الشركات على معرفة رغبات واحتياجات العملاء، ودمجها في قواعد بيانات التسويق للتفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة.

٢- استخدام وسائل النقل المختلفة الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الجديدة، والمتطورة في السيارات والقطارات والطائرات، حيث أصبحت مزودة بأجهزة استشعار ورادار، وكاميرات، ونظام تحديد الموقع، وتثبيت السرعة، بل أصبحت هناك سيارات بدون سائق، وطائرات بدون طيار، وذلك ساهم، بلا شك، في تحسين الأمان على الطريق، وسرعة تدفق حركة المرور، وتقليل الوقت المستغرق في النقل، ويستخدم الذكاء الاصطناعي أيضا في أتمتة المنزل، فالمنزل الذكي بإمكانية التحكم في الإضاءة والتدفئة والتهوية، ومنظم الحرارة الذكي، وكافة الأجهزة المنزلية التي تعمل بالأنظمة الذكية[١].

٣- يساعد الذكاء الاصطناعي في جمع، وتحليل المعلومات والبيانات، ومن ثم يساهم في عملية تشخيص الأمراض، وتحديد وسائل العلاج، والدواء، والعمليات الجراحية الآلية، ويستخدم في مساعدة العامة على إنجاز أمورنا ومهامنا اليومية من خلال تطبيق الوكيل الذكي، ويتميز بالخصوصية والقدرة على مساعدة الآخرين من مساعدي البرمجيات البشرية، والقدرة على التعلم وتحسين، واستمرار أداء المهمة[٢].

(١) ستين، عبد السلام محمد رائد، "تطورات الاستخدام الاقتصادي للذكاء الاصطناعي"، بحث *منشور في مجلة القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، المجلد، العدد ١٣، العدد ١، (٢٠٢١): ص٢٩.
(٢) إبراهيم، خالد ممدوح، *التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي*، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٢) ص١٢٩.

ثانيا: التطبيقات المختلفة لأنظمة الذكاء الاصطناعي: فتتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية، بتعدد وتنوع مظاهر الذكاء البشري. ونبين أهمها على النحو الآتي:

١- **تطبيق النظم الخبيرة:** هي شكل متطور من أشكال الذكاء الاصطناعي مبني على المعرفة، حيث يخزن الخبرة والمعرفة المتراكمة للخبير الإنساني، أي تستخدم كأسلوب مقارن للأسلوب البشري في حل المشكلات المعقدة(١).

٢- **تطبيق التعلم والبرمجة الآلي:** ويقصد به " مجموعة من تقنيات البرمجيات التي تسمح للآلة بتكييف السلوك مع بيئتها، دون تدخل الإنسان، أو بتدخله بشكل جزئي، وتقنيا هو تصميم خوارزميات قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، دون برمجة مسبقة"(٢).

٣- **تطبيق اللغة الحسابية والبصمات والرؤية:** وقد ازدهرت في هذا المجال فروع اللغويات الحسابية، والترجمة الآلية، وتقنيات البصمات وتطور التقنيات الإلكترونية التي تحاكي نظم الرؤية الطبيعية لدى الإنسان(٣).

٤- **الروبوتات:** يعتبر أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويتمثل في استخدام الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية في تصميم وتطبيق الإنسان الآلي، أو الروبوتات الصناعية، وذلك كاستخدام الروبوت في تجميع السيارات تلقائيا في المصانع، والمساعدة في الأعمال المنزلية(٤).

ثالثا: استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال حماية الملكية الفكرية: فأحد الأهداف الرئيسية لنظام الملكية الفكرية هو تشجيع الابتكار على الصعيدين الصناعي والأدبي، فإن الذكاء الاصطناعي يشترك مع الملكية الفكرية في مفاهيم كثيرة أهمها الابتكار، وأجرت

---

(١) الشوابكة، عدنان عواد، "دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي النظم الخبيرة في اتخاذ القرار الإدارية في البنوك السعودية العاملة في محافظة الطائف"، *بحث منشور مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية*، المجلد ٤، العدد١٥، (٢٠١٧): ص١٢٠.

(٢) الدسوقي، محمد إبراهيم، *تطبيقات الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم*، (المجموعة العربية للتدريب للنشر، ٢٠٢٠):ص ١٢.

(٣) العبيدي، نهاية مطر، "مصنفات الذكاء الاصطناعي وإمكانية الحماية بقانون حق المؤلف"، *بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق*، المجلد٥، العدد٤، (٢٠٢١): ص ٢٦٠.

(٤) الدرعي، حامد أحمد لسودي، "المسئولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة "دراسة مقارنة""، (رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية، ٢٠١٩): ص٥٢.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية مناقشات عدة بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي لبحث آثاره على سياسات الملكية الفكرية، ووضع استراتيجية جماعية خاصة بهذا الشأن.

١- استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب الملكية الفكرية: حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في فحص وتصنيف البراءات وتحليل محتويات طلبات البراءات، وأيضا في الرد الإلكتروني.

٢- استخدام الذكاء الاصطناعي في حماية أمن البيانات وحماية خصوصيتها من خلال تطبيقات التعلم الآلي ومعالجة البيانات الذي يقوم على وجود الملكية الفكرية الاعتراف بالابتكار والاختراع وتشجيعهما وضمان المنافسة العادلة في السوق، وقد يشكل اختيار البيانات أو ترتيبها أيضا إبداعات فكرية، وبالتالي يمكن أن تخضع لحماية الملكية الفكرية، وبعض النظم القانونية لها حقوق فريدة في قواعد البيانات لحماية الاستثمار في تجميع قواعد البيانات[١].

ويتزايد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي القوة الاستراتيجية للعديد من الحكومات حول العالم أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية بأنواعها وحماية البيانات من أهم المواضيع المطروحة على الساحة حاليا لأنها ستضع قواعد فعالة لحماية البيانات واستخدامها لضمان الخصوصية الشخصية والأمن القومي.

I.ب. المطلب الثاني

مدى قابلية تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية

اختلف الفقهاء حول تمتع الذكاء الاصطناعي ما بين مؤيد ومعارض وذلك لما يمتع به الذكاء الاصطناعي استقلالية في اتخاذ القرارات والقدرة على التعليم الذاتي والتعامل مع الآخرين، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يقترحوا ضرورة تعديل التنظيم القانوني للذكاء

(١) حسن، سارة إبراهيم، "دور وأثر الذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية بين الرأي والرأي الآخر"، *بحث منشور في المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار*، حلوان، العدد٥، (٢٠٢٢): ص٣٥.

الاصطناعي، كما أن مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يحفها العديد من المخاطر والتحديات القانونية منها الاعتراف ببعض الحقوق وعدم ملاءمتها لطبيعته، وهذا ما سوف نوضحه على النحو التالي:

I.ب.١. الفرع الأول

الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

ذهب بعض الفقهاء إلى تأييد منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، سواء بصورة ضمنية، أم صريحة، ومن ثم يكون له القدرة على اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، ويستند أصحاب الاتجاه المؤيد لضرورة منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية إلى عدة أسانيد، على النحو الآتي:

١- تبنى معيار القياس على تمتع الأشخاص الاعتبارية الشركات والجمعيات والمؤسسات بالشخصية القانونية(١).

٢- السمات والخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تتميز ببعض الصفات التي تقترب من الصفات البشرية بطريقة تعطيهم الحق في اعتراف مشابه أمام القانون، بالإضافة إلى الحاجة لحماية المجتمع من الاستخدام المفرط، وغير القانوني لهذه الآلات تفرض ضرورة تمييزها بقواعد مستحدثة تناسب خصوصيتها.

وتطبيقا لذلك تقوم شركة الأمريكية بتطوير روبوتات حساسة بصورة كبيرة، للتفاعل بين الإنسان والروبوت للعمل بطريقة تشبه الإنسان في مجال العلاج والرعاية الصحية والتعليم وخدمة العملاء، حيث قامت الشركة بتصميم روبوت بشري يسمى "صوفيا"، وهي عبارة عن برنامج الدردشة بوجه، ومزود بكاميرات في العين، وقدرة التعبير في الوجه الطبيعي، وخوارزميات تتيح لها التواصل البصري مع الآخرين، وتملك القدرة على فهم الكلام، والتعلم

(١) الدحيات، عماد عبد الرحيم، "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة"، *بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإمارات العربية*، المجلد ٨، العدد٥، (٢٠١٩): ص٤٨.

عن طريق التفاعل، وتذكر الوجوه، بما يسمح لها بان تكون واعية، وقادرة ومبدعة كأي إنسان.

وقد ذهبت المملكة العربية السعودية الى أبعد من منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، فقد منحت المملكة العربية السعودية جنسيتها للروبوت صوفيا عام ٢٠١٧ في إطار مبادرة الاستثمار المستقبلي"، وهذا لم يكسبها فقط شخصية قانونية تتماشى وطبيعة الذكاء الاصطناعي وإنما أكسبتها حقوقا وفرض عليها واجبات، وهذه خطوة تعتبر حافزا للتفكير حول البعد الفعلي للتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي الذي كان أساسه في حقيقة الأمر تحمل المسؤولية وحقوق الملكية الفكرية[١].

٣- ترجع ضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، إلى سببين؛ السبب الأول: ضرورة وجود شخص ما يتحمل المسئولية عن الأخطاء الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا ما يعمل على سد الثغرات القانونية المتعلقة بالمسئولية التي تخلقها سرعة وآلية وحركة أنظمة الذكاء الاصطناعي، والسبب الثاني: الذي يدفع بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لمثل هذه الأنظمة، هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافأته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها كحقوق الملكية الفكرية التي تخلقها أنظمة الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، قد يتم منح الذكاء الاصطناعي حق براءة اختراع إذا قام باختراع معين، فيصبح الذكاء الاصطناعي مخترعا[٢].

٤- منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يؤدي إلى إمكانية مساءلته عن الأضرار التي يسببها، فمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية سوف ينقل المسئولية عن

(١) بن عثمان، فريدة، "الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية"، بحث *منشور في مجلة السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد ١٢، العدد٢، (٢٠٢٠): ص ١٦٠.

(٢)عبد اللطيف، محمد، "المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام"، بحث *منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، (٢٠١٨): ص٢٥.

المخاطر إلى مثل هؤلاء الأشخاص الإلكترونيين من أجل حماية الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين التقليديين من التعرض لتلك المخاطر[١].

٥- أن البرلمان الأوروبي أصدر قواعد خاصة متعلقة بالمسئولية المدنية للروبوتات، حيث دعا المفوضية إلى الاعتراف بشخصية قانونية خاصة للروبوتات، بحيث يمكن التعامل مع الروبوتات المستقلة الأكثر تطورا كأشخاص إلكترونية مسئولة، على أن يقتصر منح هذه الشخصية الإلكترونية على الروبوت القادر على اتخاذ قرار مستقل، والذي يمكنه التفاعل بشكل مستقل مع الغير، وتبنى البرلمان الأوروبي إنشاء مركز قانوني خاص بالنسبة للإنسان الآلي على المدى الطويل، وبرر البرلمان الأوروبي الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل، بضرورة التغلب على أوجه القصور في قواعد المسئولية المدنية التقليدية في مواجهة أخطار الأجيال الجديدة من الروبوتات المستقلة، التي لا يمكن توقع تصرفاتها، أو دفع أضرارها[٢].

I.ب.٢. الفرع الثاني

الاتجاه المعارض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

يثير جانب من الفقه تخوفه من الاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، ويعارض الاتجاه المؤيد لفكرة اكتساب الذكاء الشخصية بحجة التطوير ومواكبة التطورات التكنولوجية، فمنح الروبوت الشخصية القانونية مرحلة في طريقها إلى الانتقاص من المكانة البشرية، وذلك لما له من مخاطر عديدة ويستندوا في رأيهم الى الحجج الأتية:

١- أن منح أنظمة الذكاء الاصطناعي سوف يولد مجتمع غير بشري له حقوقه وواجباته موازي للمجتمع البشرى، ومن الممكن أن يتمرد على البشر ولا يخضع للقوانين المطبقة

(١) السحلي، محمود حسن، "أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقبل: قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟"، *بحث منشور في مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية*، العدد٢، (٢٠٢٢): ص ١٨٠.

(2)Yannick Meneceur, Lee Hibbard(2021), Le Apports du conseil de s l'Europe à une réglementation globale de l'intelligence artificielle, ESKA, Droit, Santé et Société, n° 3, p54.

ويرفض تنفيذها، فلا يوجد ضمان لخضوعها تماما للسلطة التنفيذية البشرية، وهذا مما عواقب وخيمة على البشرية في المستقبل(١).

٢- الأخطاء الكبيرة والوخيمة في تصنيع أنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة مع ازدياد إقبال العالم على مواكبة التطويرات واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حياتهم اليومية، وهذ الأمر الذي قد يزيد من مخاطر وقوع أخطاء في التصنيع أو البرمجة لهذه الأنظمة مما قد يمثل خطورة هائلة على بني البشر(٢).

٣- موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي بشأن الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي الأكثر تقنية، وإن كان قد فضل استخدام مصطلح الشخص المنقاد على مصطلح الشخص القانوني، حيث رأي في المصطلح الأول نوعا من العقلانية التي تساعد على تأمين منطقي ومتدرج لهذه التطبيقات والآلات(٣).

٤- صعوبة في إثبات تمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالاستقلالية الكاملة، وبالتالي تبقى غير مسؤول قانونا عن تصرفاتها، وإنما يظل تحت مسئولية الإنسان، وبالتالي فلا وجود للشخصية القانونية المستقلة للذكاء الاصطناعي حتى الآن(٤).

٥- ليس من الحكمة إضفاء الشخصية القانونية على الذكاء الاصطناعي، حيث يصعب تصور اعتباره مدينا بالالتزام، فمن الصعب تصور فصل خطأ أنظمة الذكاء الاصطناعي عن خطأ مشغله، أو مستخدمه فمن الصعب تقدير سلوك النظام الذكي منفردا، علما بأن قدرته على التعلم والتشغيل الذاتي مرتبطة بالشخص الذي يقوم بتشغيله(٥).

---

(١) خليفة، إيهاب، "مخاطر خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة البشرية"، *مقال منشور في مجلة المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة*، (٢٠١٧): ص٢.

(٢) فتح الباب، محمد ربيع أنور، "الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات: دراسة تحليلية مقارنة"، *بحث منشور في مجلة البحوث القانونية الروبوتات والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، عدد خاص، (٢٠٢١): ص ١٤٠.

(٣) نساخ، فطيمة، "الشخصية القانونية للكائن الجديد " الشخص الافتراضي والروبوت"، *بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر* ١، المجلد٥، العدد١، (٢٠٢٠): ص١٨.

(٤) عثمان، أحمد على حسن، "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة"، *بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، العدد٧٦، (٢٠٢١): ص١٣٥.

(٥) بطيخ، مها رمضان، "المسئولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة""، *بحث منشور المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس*، (٢٠٢١): ص٢٤.

الرأي الذي يرجحه الباحث بخصوص مدى إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية: يرى الباحث أن مسألة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية معقدة للغاية، خاصة أنها تقود العالم بأجمعه في حالة الأخذ بالرأي المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي الى إعادة صياغة التنظيمات القانونية في سواء التنظيمات الداخلية، أم المعاهدات الدولية، وذلك لوجود مجتمع افتراضي يوازى المجتمع البشري ومن الممكن أن ينافسه في المستقبل في العديد المجالات، وبالتالي فلابد من وجود قواعد تنظمه وتحكمه.

وبالتالي فمن الممكن أن يكون هناك حل وسط بين الاتجاهيين وهو إنشاء شخصية ثالثة خاصة على غرار الشخصية الاعتبارية، ومنحها بعض الحقوق وبعض الالتزامات تتناسب مع طبيعتها لا ترقى الى الشخصية القانونية للبشر، ومن الممكن أن يطلق عليها الشخصية الذكية أو الشخصية الإلكترونية

II. المبحث الثاني

حماية الذكاء الاصطناعي من انتهاك حقوق الملكية الفكرية داخل المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم

لكي تؤدي حقوق الملكية الفكرية دورها في مواجهة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، فيجب أن يتحقق انسجام كبير بين مفاصل الأنظمة القانونية من جهة، ومتطلبات التقدم التكنولوجي من جهة أخرى، فالتقدم التكنولوجي وانتشار برامج الذكاء الاصطناعي، وتأثيرها على حقوق الملكية الفكرية وحماية أصحابها المبتكرين من كل صور الاعتداء، كما أن إقرار حقوق الملكية الفكرية لعناصر الذكاء الاصطناعي يعتبر حافز علي هذا الابتكار وهو مدخل لتطويرها وتحسين عناصرها التي يبني عليها الاقتصاد الرقمي داخل المملكة العربية السعودية، وبناء عليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: دور قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

II.أ. المطلب الأول

دور قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي

تتزاحم الحقوق بأنواعها على أنظمة الذكاء الاصطناعي، فهناك حق الملكية علي كل الأشياء المادية بالإضافة إلى الحقوق الشخصية التي تحكم الروابط والعلاقات الشخصية بين المبتكرين والمستفيدين، وتساعد هذه الحقوق علي تعزيز حماية الملكية الفكرية في ظل عدم كفاية التنظيم التشريعي لحمايتها، أما عن الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية، فتعتبر مجالا خصبا لحقوق الملكية الفكرية، حيث إن أنظمة الذكاء الاصطناعي نتاج الابتكار والإبداع التي يقوم عليها منح هذه الحقوق، وتتفرع الملكية الفكرية حسب المجال الذي نتج فيه الفكر بين الملكية الأدبية والفنية الملكية الصناعية[١].

II.أ.١. الفرع الأول

حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

أولا: مدى قابلية الذكاء الاصطناعي لاكتساب حقوق الملكية الأدبية والفنية وتأثيره على شرط الابتكار بمفهومه التقليدي: يعتمد رواج وازدهار الاستثمار التجاري للأعمال الفكرية على مدى توافر الحماية الفاعلة لحقوق المؤلفين من خلال إيقاع العقوبات الرادعة على المعتدين على تلك الحقوق، فمحل الحماية في الملكية الأدبية والفنية هو المصنف، وهو يتم

(١) جميعي، حسن، "مدخل الى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، بحث *ملقى في ندوة المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو" بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والصناعية، القاهرة*،(٢٠٠٤): ص١٢.

إنتاجه في المجال الأدبي والفني والعلمي، أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه، والفكر لا يحمي ولا يمتلك إلا إذا كان حيزا ومعينا متمتعا بالأصالة والابتكار، وتتنوع المصنفات علي اعتبار طابعها المادي وأشكالها فتنقسم إلى مصنفات قواعد البيانات وبرامج الحاسب الآلي(١).

وأولت حقوق الملكية الفكرية اهتماما تنظيميا خاصا بين حماية المصنف أو الاختراع وطابع الأصالة والابتكار الذي يميزهما؛ حيث تعد تلك الصفة شرطا رئيسا في أي عمل فكري أو ذهني أيا كان مجاله، سواء تعلق بالعلوم الإنسانية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الفنية والأدبية، أو حتى الصناعية، كما أن شرط الابتكار يعتبر حجر الزاوية لحق المؤلف، فهو يشكل البصمة الوراثية لحق المؤلف، فبمجرد توفره يكتسب المصنف أو العمل الحماية القانونية وتتولد لمؤلفه الحقوق المادية والمعنوية، فحيث لا ابتكار فلا حق مؤلف بالمطلق(٢).

ودفع التطور التكنولوجي الفقه إلى تعريف الابتكار من معيار موضوعي يرتبط بالجدة إذ إن الابتكار مفهوم مرن يتغير ويتكيف حسب طبيعة العمل، وتبرز خصوصية شرط الابتكار بالنسبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات خاصة بالنسبة لقواعد البيانات وبرامج الحاسب وبرامج الفكر والإبداع لدى الروبوت، ففيما يخص قواعد البيانات يكون شرط الابتكار منصبا على شكل إخراج قاعدة البيانات سواء من حيث الترتيب أو التنسيق أو الاختيار، دون أن ينصب على المحتوى(٣).

ثانيا: الخلاف الفقهي حول مدى قابلية الذكاء الاصطناعي للحماية المقررة للحقوق الأدبية والفنية: إن خصوصية الطابع التكنولوجي المعقد لكل مرحلة من مراحل إعداد برامج الحاسب الآلي واللغة الرقمية والخوارزميات التي تعمل من خلالها هذه التطبيقات، قسمت الفقه الى اتجاهين، اتجاه مؤيد للحماية القانونية لها، والآخر معارض للحماية.

(١) حقاص، صونيه، "حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري"، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٢): ص٣٢.
(٢) حسين، محمد عبد الظاهر، *الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص١٠٢.
(٣) الخولي، إبراهيم الحسيني، "الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية بين التأثير والتأثر"، *بحث منشور في المجلة العلمية الفكرية وإدارة الابتكار، حلوان*، العدد٥، (٢٠٢٢): ص٥٠٢.

١- **الاتجاه المؤيد للحماية القانونية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن برامج الذكاء الاصطناعي لا تنفي وجود صفة الابتكار عن البرنامج، فتكون مبتكرة إذا كانت تعبر عن مجهود ذهني واضح لمن قام بعملها في أي مرحلة من مراحل إعداد البرنامج، وأما فيما يتعلق بالطابع الشكلي فإن تشريعات حق المؤلف لم تشترط أن يتمتع المصنف بطابع شكلي معين لكي يكون جديرا بالحماية. كما أنه في ظل خصوصية وقدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة البشر والقيام بأعمال كانت تقتصر على البشر، فانقلبت فكرة الشخصية القانونية، وأصبحت هناك تداعيات جمة تدعوا لإعادة التفكير في الثوابت القانونية القديمة التي طالما أبت أن تسمح لغير الإنسان بولوج حقول الملكية الفكرية.

٢- **الاتجاه المعارض للحماية القانونية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي وبرامجه تفتقر إلى الطابع الحسي بالإضافة الى كونها وسيلة معلوماتية موجهة للآلة دون الإنسان الذي يقتصر دوره على تلقي النتيجة المعلوماتية في صورة خدمة تنتج من اتصال البرنامج بالكيان المادي للآلة، بالإضافة إلا أنه لا يمكن تصور الإبداع والابتكار من جانب الذكاء الاصطناعي نفسه حتى وإن كانت لديها بعض القدرات على اتخاذ القرار لأنه يقلد الإنتاج الفكري للعمليات العقلية، إلا أنه لا يفكر، ولا يعدو كونه آلة.

كما أنه تنتفي الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي فلا يكتسب وصف المؤلف الذي يؤهله للتمتع بحقوق الملكية الفكرية، طالما أنه مجرد آلة صماء ليس لها أي وجود قانوني، حيث أنه يشترط للتمتع بحقوق المؤلف والتحمل بالالتزامات التي تفرضها قوانين الملكية الفكرية أن يكون هناك ثمة شخص قانوني يعترف به القانون ويمنحه صلاحية اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات.

الرأي الذى يرجحه الباحث: يرى الباحث أن العلاقة بين التكنولوجيا والابتكار علاقة طردية، وبالتالي فالابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي موجود ومحقق، حيث لا يمكن نفي وجود الموهبة والقدرة الإبداعية لدي مصممو ومنشئي هذه الآلات والتقنيات، ولا يمكن القول باحتكار الإنسان وحده المقدرة على الابتكار والإبداع، ويتفق الباحث مع الاتجاه المؤيد للحماية، لأن التكنولوجيا بتطبيقاتها المختلفة قد أصبحت لغة العصر، الأمر الذي يتطلب الحث على مجاراتها واستثمارها في التقدم والتطور في شتى مناحي الحياة، ولن يتحقق ذلك

إلا عبر محفزات للإبداع والابتكار في هذا المجال من خلال توفير الحماية القانونية، وهذا ما نادت به المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠.

وقد نظمت المملكة العربية السعودية نظام حقوق المؤلف طبقا للمرسوم الملكي رقم م/٤١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢ه المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/١٠/١٩ه، وتتنوع حماية حقوق الملكية الفنية والأدبية للذكاء الاصطناعي الي ثلاث أنواع من الحماية وهى الحماية الوقتية وهي التدابير التحفظية اتجاه أي اعتداء علي أي من حقوق الملكية الفكرية، والحماية المدنية في وقف الاعتداء وإزالة أثاره والتعويض عن الضرر الحاصل منه، والحماية الجنائية بتجريم أفعال التعدي علي المصنف من بيع وتأجير وتقليد وإتاحة بغير ترخيص من قبل صاحب الحق وإقرار عقوبات الجنائية لهذه الأفعال

II.أ.٢. الفرع الثاني

حماية حقوق الملكية الصناعية الفكرية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

يعتبر إنتاج تصميم الذكاء الاصطناعي أحد أنواع الملكية الصناعية بما يتميز به من إبداع ذهني وفكري، فانه قد يرد على المظهر الخارجي للسلع والمنتجات ويكون أقرب الي العلامة التجارية، وإما أنه يرد على مكون داخلي بغرض أن يؤدي وظيفة الكترونية فهو أقرب الي الاختراعات وقد يكون جزء منها[١].

أولا: الحقوق التي تحميها قواعد الملكية الصناعية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي: يتم تصنيف حقوق الملكية الصناعية يتم على أنها مجموع الابتكارات التجارية الوظيفية فإنها تشمل على رأس القائمة فيها، براءات الاختراع؛ الذي يلتزم صاحبها بعد تسجيل البراءة لأي تطبيق ذكي، أن يكشف عن اختراعه بطريقة تمكن الآخرين من وضعها في التطبيق، ويكون له بمقتضاه حق استئثاري يعطيه الحق في

(١) إدريس، فاضلي، *الملكية الصناعية في القانون الجزائري*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣)، ص١٢٠.

منع الآخرين من صناعة أو بيع أو توزيع أو استيراد أو استخدام الاختراع دون ترخيص أو إذن منه، لفترة زمنية ثابتة من تاريخ الإيداع، وفقا لأنظمة القانونية، والاتفاقيات الدولية[١].

ويدخل ضمن هذه الحقوق الرسوم والنماذج الصناعية؛ التي تحمي الجوانب الشكلية بمنتجات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن المميزات التقنية لمدة لا تقل مدة حمايتها عن ١٠ سنوات، وكذلك العلامات التجارية التي توفر الحقوق الحصرية لاستخدام علامات مميزة، مثل الرموز والألوان الحروف أو الأشكال أو الأسماء التي تتميز بها هذه الآلات والتطبيقات عن غيرها، وتشمل أيضا الأسرار التجارية التي تمثل معلومات ذات قيمة تجارية تتعلق بأساليب الإنتاج وخطط العمل والعملاء في هذا المجال، والتي تكون محمية طالما ظلت سرية بموجب القوانين التي تمنع الاستحواذ أو الكشف عنها بوسائل غير عادلة تجاريا.

ومن أبرز حقوق الملكية الصناعية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي هي براءات الاختراع المتعلقة بأي فكرة إبداعية يتوصل إليها المخترعون في هذا المجال التقني، وتتعلق بمنتج أو آلة أو طريقة صنع تؤدي عمليا إلى حل مشكلة معينة في أي من المجالات، إذ تعد أهم وسائل حماية الاختراعات وأكثرها انتشاراً، لأنها تساهم في تشجيع الابتكار وتجديد وتطوير التكنولوجيا، فضلا عن أن نشرها يسهم في زيادة المعارف المتعلقة بالابتكار والقدرة على توليد أفكار جديدة تسهم في ابتكارات مستقبلية، ويساعد في عملية نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الصناعية والإنتاجية مما يؤدي لتحسين وتطوير التكنولوجيات التي تسهم في توفير منتجات وآلات الذكاء الاصطناعي المتنوعة.

الغرض من تقرير الحماية لحقوق الملكية الصناعية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي:

يكمن الغرض في حماية حقوق الملكية الصناعية الفكرية في تحقيق توازن في الحماية بين حقوق المخترعين والمبدعين لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من جهة وبين حقوق

(١) هنشور، وسيمة مصطفى، "حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للمكية الفكرية"، *بحث منشور في مجلة البحوث والحقوق السياسية، الجزائر*، (٢٠١٧): ص٣٦١.

المستخدمين لهذه التكنولوجيا من جهة أخرى، والعمل على التوفيق بين اعتبارات المصلحة العامة المتمثلة في حق الجمهور في الوصول إلى المعرفة الجديدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما تفرزه من منتجات وتطبيقات وآلات والذي يتحقق من خلال نقل التكنولوجيا، والاعتبارات الخاصة التي من شأنها العمل على تحفيز الابتكار والإبداع الذي ينتج تلك المعرفة الجديدة[١].

تأثير تطور حقوق الملكية الصناعية الفكرية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأنظمة القانونية: فاتباع نظام قانوني لا يواكب ولا يستوعب تقنيات الذكاء الاصطناعي يؤثر بالسلب على تطور قواعد حماية هذه الحقوق، فتوفير الحماية لمالكي براءات الاختراع لأنظمة الذكاء الاصطناعي أمر مهم للغاية، حيث أنه يستحيل نجاح أي مؤسسة تجارية أو صناعية تعمل بدون نظام براءات الاختراع من المنافسة والتقليد.

كما أن توفير أنظمة قانونية لأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي، تشجع الأفراد والشركات على الابتكار والاختراع والتطوير، وبالتالي فالتوسع في حماية حقوق الملكية الفكرية، من شأنه أن يعود بالنفع على المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يفسر الضغط المستمر من قبل المشاريع الصناعية العملاقة في المملكة العربية السعودية.

وقد تم توسيع الحماية القانونية المقررة لحقوق الملكية الصناعية الفكرية لتشمل مجالات جديدة مثل البرمجيات وطرق العمل، واعتماد أنظمة فريدة جديدة لأشباه الموصلات وقواعد البيانات في بعض البلدان، والتركيز على حماية المعارف والتكنولوجيات الجديدة المنتجة في القطاع العام، بالإضافة الى توسيع الحقوق الحصرية، وتمديد مدة الحماية لها، وتعزيز آليات التنفيذ الخاصة بها.

(١) سلامة، أحمد عبد الكريم، *القانون الدولي الخاص للملكية الفكرية*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٩)، ص٢٠١.

II.ب. المطلب الثاني

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

تعتبر إشكالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من المسائل الجوهرية التي اهتمت بها غالبية الأنظمة القانونية على المستويين الدولي والوطني، فقد فرضت اتفاقية التريبس التزامات عامة ومعيارية على الدول باتخاذ إجراءات إنفاذ على كل مستويات الحماية القضائية، ويساعد استخدام الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وهم أحد إنتاجات البيئة الإلكترونية على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والقيام على حل المشكلات التي تؤثر على فعالية حماية هذه الحقوق، وسوف نوضح ذلك من خلال الاتي:

الفرع الأول

دور الذكاء الاصطناعي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتعزيز حمايتها

من نتائج تأثير الذكاء الاصطناعي على حماية حقوق الملكية الفكرية هي عدم القدرة على حصر افتراضات الوسائل التي يحصل بها الاعتداء وهو مالا يعد إشكالية لكونها تقع تحت طائلة العقاب، إلا أن التقدم التكنولوجي قد تفرز تقنيات جديدة متغيرة من حيث الفعل وليس من حيث الأداة مثل تقنية استخدام ترددات معينة في البث [١]، وهو ما يتطلب وقوف المنظم السعودي لها بالمرصاد.

أولا: صور التعديات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي: فمن صور الاعتداء على الملكية الفكرية النسخ غير المشروع والتقليد أو بغير إذن هو الفعل المؤثم الذي يقع على حقوق الملكية الفكرية، ولقد سهل من القيام به التطور الهائل في التكنولوجيا

(١) خليل، خالد عبد الفتاح، *مشكلات إنفاذ وتنازع قوانين الملكية الفكرية*، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩)، ص١٤.

والبرمجة، وأيضا استخدام البيانات والبرامج الحاسوبية والخوارزميات المحمية بموجب حق المؤلف في الذكاء الاصطناعي من أجل تعلمه الذي يبني عليه وظيفته الناشئ من أجلها.

ومن صور التعديات أيضا ما يقوم به الذكاء الاصطناعي من انتهاكات لحقوق المعرفة، وهو ما يمكن التصدي لها بالتجريم والحماية القانونية وذلك بالاستدلال على عملية الانتهاك بتحديد فعل الحظر وعناصر الحماية ومطابقة عملية الانتهاك، إلا أن الذكاء الاصطناعي قد يقوم بعملية الانتهاك بصورة خارجة عن نطاق التجريم القانوني بالوصول الي البديل الملائم والمناسب القائم بنفس ما يقوم به الشيء المحمي وباستخدام الفكرة الأساسية التي بني عليها وذلك تفاديا لعملية الانتهاك المجرمة قانونا إنما تكون مؤثرة اقتصاديًا[(١)].

ثانيا : التحديات التي تواجهها حماية حقوق الملكية الفكرية في الذكاء الاصطناعي: لقد اصبح الذكاء الاصطناعي قادر علي الابتكار والإبداع وإصدار منتجات من سلع وخدمات، وهو ما يؤثر بالطبع علي مفاهيم الملكية الفكرية التقليدية حول تحديد ماهية الابتكار والأصالة والاختراع والمصنف والمؤلف والمخترع، بالإضافة الي ما قد يقوم به الذكاء الاصطناعي من تكملة الأعمال الأدبية للشعراء والموسيقيين والأدباء، وهنا يثار تساؤل هل العمل الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي يعد تقليد يجب الحماية منه أم هو ابتكارا أصيلا يجب حمايته أم هو نوع ثالث من الانتهاكات الضارة أم هو شكل آخر من الابتكارات والإبداعات النافعة"؟

وجاءت حقوق الملكية الفكرية لتحديد العلاقة بين مالكها والمجتمع وذلك بمنح المالك الحق الاستئثاري الاحتكاري خلال مدة معينة وتصبح بعد ذلك مباحا يستفيد منه الكافة ولتحقيق هذا التوازن أقرت حقوق الملكية الفكرية، فمن الممكن أن يتم استخدام الوسائل التكنولوجية للحماية الذاتية للمصنفات مثل التشفير، والعلامة المائية الرقمية، وهذه الوسائل قد تؤثر علي التوازن من خلال حرمان المجتمع في الانتفاع من هذا الإنتاج بعد المدة المحددة أو حرمان المجتمع في استعماله لأغراض التعليم والبحث العلمي، وفى نفس الوقت وبتطور

(١) العتيبي، وليد بن زيد سفر، "الحماية الجنائية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في المملكة العربية السعودية "دراسة تأصيلية تطبيقية""، *بحث منشور في المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا*، العدد٤٧، (٢٠٢٢): ص ١٢.

أنظمة الذكاء الاصطناعي فمن الممكن التحايل علي التدابير التكنولوجية وإبطالها والتي تحمي صاحب الحق في الملكية الفكرية الأمر الذي يدعو بالتدخل التنظيمي لحماية تلك التدابير وحظر التحايل عليها بكل صوره[١].

ويؤثر تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي المستمر والسريع الي ظهور حقوق جديدة للملكية الفكرية أو تعديل في سلطات أصحاب هذه الحقوق، بالإضافة إلى منح الذكاء الاصطناعي بعض الحقوق والالتزامات الناتجة عن الاعتراف له بالشخصية القانونية أو منح حقوق الملكية الفكرية المناسبة له تساعد على حوكمته داخل الأنظمة المختلفة.

ثالثا: أسباب الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: تعددت الأسباب التي تؤيد استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بأنواعها.

١- حجم طلبات الحماية الخاصة ببراءات الاختراع فقد ازدادت طلبات براءات اختراع وعلامات تجارية وتصاميم صناعية بمعدلات سريعة تفوق قدرة الموارد البشرية المتاحة لمعالجتها، حيث تعد من أكثر العوائق أمام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي بتطوره على إدارة حقوق الملكية الفكرية وحوكمة المسائل المتعقلة بإنفاذها.

٢- يساعد الذكاء الاصطناعي على القضاء على اختلاف المعايير ونسبيتها على مستوي كافة أنواع حقوق الملكية الفكرية والقائمة على القرار الإداري، وهو سلطة الإدارة وتصرفها في منح الحماية، ويستخدم في إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية لاسيما كل ما يدور في الملكية الصناعية من منحها أو إداراتها أو انقضاءها يبني على القرار الإداري[٢].

٣- اعتبارات العدالة والأمان القانوني والمنطق وهي من المبادئ الحاكمة للتطبيق القاعدة القانونية، وتوافقها عندما تبتعد عن المعيارية النسبية، وبتدخل الذكاء الاصطناعي إنفاذ القواعد المعيارية لمنح حقوق الملكية الفكرية والتي بها يتحول تطبيق هذه القواعد مثل

(١) الشقيحي، عبير عبد الرحمن سعد، "المسئولية القانونية لجريمة انتهاك الملكية الفكرية في ضوء القانون السعودي"، *بحث منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة*، العدد٥٠، (٢٠٢١): ص٥٣.
(٢) الحلو، ماجد راغب القرارات الإدارية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢)، ص٣٢٣.

تحديد عنصر الابتكار والخطوة الإبداعية في براءة الاختراع والجدة وشروط العلامة التجارية[١].

٤- التأكد من توافر شرط الأصالة ونسبته في حقوق الملكية الأدبية والفنية، فيحدد الذكاء الاصطناعي مدي توافره وانتفاء نواقضه من الاقتباس والنسخ المطابق، وهذا لا يحدث إلا عند وجود نزاع قضائي وذلك لتلقائية تلك الحماية، وبذلك تثار فكرة القاضي الآلي والقرار القضائي.

٥- يساعد الذكاء الاصطناعي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية باستخدام سلسلة الكتل في إدارة أنظمة الملكية الفكرية لتفوق هذا النظام في تسجيل المعاملات حول حقوق الملكية الفكرية[٢].

رابعا: استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالإجراءات والجزاءات: فمن القواعد الاساسية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية هي الاجراءات والجزاءات المدنية والتجارية مثل الأوامر القضائية ومدي استفادتها من الذكاء الاصطناعي لضبط التعديات الواقعة عليها والتعامل معها بإجراءات مناسبة غير مجحفة وفي أوقات مناسبة[٣].

والأمر كذلك بالنسبة للتعويضات عن التعديات علي حقوق المعرفة والناتجة أما عن خطأ واهمال او تعمد وقصد والتي تسبب ضررا لصاحبها وقيام الدليل على ثبوت التعدي، فمن الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد آثار انتهاك حقوق الملكية الفكرية وقياس الخسائر والمكاسب الناتجة عن الانتهاك من خلال قياس العوامل المؤثرة في حجم الخسائر مثل قوة السوق ومرونة الطلب والبدائل المتاحة يستطيع الذكاء الاصطناعي بمعادلة هذه المعايير الاقتصادية البعيدة لحد ما عن النسبية وذلك لتقدير اثار الانتهاك والتعويض الفعلي

(١) نديم، عفاف محمد، "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات "دراسة تحليلية""، *بحث منشور في المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات*، المجلد ٥٣، العدد٢، (٢٠١٨): ص ٤٢.

(٢) السفري، عبد الله الحسن، "استخدام سلسلة الكتل في حفظ حقوق الملكية الفكرية"، *بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد٤، العدد٥، (٢٠٢٠): ص ١٢١.

(٣) حسن، سلوى جميل احمد، *الحماية الجنائية للملكية الفكرية*، (القاهرة: مركز الدراسات العربية، ٢٠١٦): ص٥٦.

المقابل لها علي وجه الدقة وهو ما يمثل شكلا من اشكال التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي.

II.ب.٢. الفرع الثاني

سياسة المملكة العربية السعودية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية

تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية عاملاً مهماً لتطور اقتصاد المملكة العربية السعودية في ظل التقدم الالكتروني والتحول الرقمي، ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ويرجع تاريخ تنظيم حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٣٩م، حيث اعتمد أول تنظيم سعودي للملكية الفكرية عن حماية العلامات المميزة[١].

وسعت المملكة العربية السعودية إلى توسيع نطاق نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيزها، فانضمت المملكة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المعاهدات التي تديرها الويبو منها: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاق لوكارنو الذي وُضع بموجبه تصنيف دولي للتصاميم الصناعية، ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومعاهدة قانون البراءات، واتفاق فيينا الذي وُضع بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصورية للعلامات الدولية التي تديرها الويبو.

أولا: دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات في ظل انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المتعددة: إدراكاً من المملكة العربية السعودية بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية الاستراتيجية، في ظل التطورات التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المتعددة، وبالدور المحوري الذي تضطلع به

(١) مخلوف، أحمد صالح، *حقوق الملكية الفكرية في النظام السعودي*، (السعودية: دار الإجادة، ٢٠١٨): ص٣٤.

حقوق الملكية الفكرية في تحفيز الشركات والقدرة التنافسية، والأداء الاقتصادي الوطني في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، أنشأت الهيئة السعودية للملكية الفكرية، من أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإتاحة اقتصاد وطني رقمي أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة تذكي الوعي بالملكية الفكرية وتعزز نمو الشركات.

١- تعتبر الهيئة السعودية للملكية الفكرية بمثابة المنفذ الوحيد لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتنظيمها وإنفاذها في المملكة، ومهمة هذه الهيئة هي تعزيز الابتكار المحلي، كما تعمل على توطيد دعائمها كمركز ريادي لحماية حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية، وبصفتها الهيئة المختصة بجميع المسائل المتعلقة بسياسة الملكية الفكرية وإدارتها في المملكة، هي المسؤولة عن وضع استراتيجية البلد لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنسيق تنفيذها مع جميع الهيئات ذات الصلة، والهيئة مسؤولة أيضاً عن اقتراح قواعد ولوائح تنظيمية جديدة فيما يخص حقوق الملكية الفكرية لضمان أن يواكب التنظيم الوطني وتيرة المشهد التكنولوجي العالمي سريع التطور.

٢- قامت الهيئة من أجل تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال مجموعة من البرامج التي تركز على الآتي: إذكاء الوعي بالملكية الفكرية "من أجل توسيع نطاق فهم مزايا نظام فعال للملكية الفكرية"؛ وتمكين الملكية الفكرية "للتشجيع على استخدام نظام الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية"؛ وإنفاذ الملكية الفكرية "لمكافحة التعديات على الملكية الفكرية والاستخدام المتعسف لحقوق الملكية الفكرية".

٣- كما أطلقت العديد من المبادرات من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية، فمثلاً أنشئت مراكز الملكية الفكرية لكي تقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المشورة والتوجيهات العملية التي تحتاجها لوضع استراتيجيات للملكية الفكرية من أجل إدارة مشاريعها القائمة على الابتكار وحمايتها والاستفادة منها بفعالية.

٤- وتعمل أيضاً الهيئة السعودية للملكية الفكرية مع أكاديميتها للملكية الفكرية من أجل إطلاق عدد من برامج التعليم في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك معاهد صيفية للملكية

الفكرية، وبرنامج ماجيستير مشترك للملكية الفكرية، وبرنامج للمدربين في مجال الملكية الفكرية.

٥- ومن أجل تعزيز فهم الملكية الفكرية وإذكاء الوعي بها لدى العامة، تنظم الهيئة مجموعة من الحملات الإعلامية عبر القنوات الإذاعية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي بشأن مواضيع تتعلق بالملكية الفكرية. فمثلاً، حملتها الأخيرة "إنفاذ حق المؤلف" التي قدمت بالتعاون مع شركاء معنيين في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلد، سعت إلى إذكاء الوعي بالآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية للقرصنة فيما يخص برمجيات الحاسوب، والبث عبر الساتلايت، والمواد المطبوعة والسمعية البصرية. وتدير الهيئة أيضاً مجموعة من حلقات العمل العملية عن الملكية الفكرية وتشارك بانتظام في معارض ومؤتمرات من أجل تعزيز عملها[١]..

ثانيا: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا": وايمانًا من حكومة المملكة العربية السعودية وسعيها نحو مواكبة التقدم التكنولوجي، وبأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي فقامت المملكة بإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بموجب الأمر الملكي رقم (٧٤١٦٧) بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤٤٠هـ، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها نائب رئيس مجلس الوزراء.

ويرى الباحث أنه يجب على المملكة العربية السعودية قبل أن تتبع سياسة معينة لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي أن تفحص بدقه تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، والنظر في كافة الاتفاقيات التي تنظم هذه الحقوق وهذا ما قامت به المملكة بالفعل، عندما صاغت أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بهاء لتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الخاصة بها، وهو ما يعني إيلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، بما يتفق مع أهداف التنمية والثورة الصناعية في مجال الذكاء الاصطناعي التي ترغب في تحقيقه، والاعتراف بحماية

(١) عبد الله، مصطفى حمد، "حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على امن المعلومات"، بحث مقدم *للمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض*، (٢٠١٠): ص٣.

حقوق الملكية الفكرية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتنفيذ وتفسير الاتفاقية الدولية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بطريقة داعمة وساندة لسياسات التنمية الصناعية في المملكة.

الخاتمة

تثير تطورات استخدام الذكاء الاصطناعي العديد من التساؤلات خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية تمتعها بالشخصية القانونية المستقلة والتي تؤدى الى تمتعه بالحقوق والالتزامات بالإضافة الى بيان العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية، وسوف نوضح ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات كالآتي:

أولا: النتائج

١- أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقوم بعمليات معقدة، يحاكي بها الذكاء البشري وتعمل على حل المشكلات المعقدة، كما يقوم الذكاء الاصطناعي ببعض الأعمال الخطيرة والمعقدة، التي لا يستطيع الإنسان القيام بها، كاستكشاف الأماكن المهجورة، أو المجهولة والمشاركة في عمليات الإنقاذ في الكوارث الطبيعية وغيرها من الأمور المعقدة التي تحتاج إلى مجهود ذهني ضخم، واتخاذ قرارات سريعة، وحاسمة.

٢- اختلف الفقهاء حول مدى تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية ما بين مؤيد ومعارض، وذلك لما يمتع به الذكاء الاصطناعي استقلالية في اتخاذ القرارات والقدرة على التعليم الذاتي والتعامل مع الآخرين، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يروا ضرورة تعديل التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، خاصة أن مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يحفها العديد من المخاطر والتحديات القانونية منها الاعتراف ببعض الحقوق والالتزامات.

٣- اعترفت اتفاقية التريبس بحقوق مبدعي ومصممي برامج الحاسب الآلي قواعد البيانات وأدرجتها ضمن قواعد حماية المؤلف، وطبقت قواعد الحماية المقررة بموجب اتفاقية برن ١٩٧١ عليها، إلا أن الاتفاقيات الدولية عند اعترافها بالحماية برامج الذكاء الاصطناعي

لم تلزم الدول الأعضاء باشتراط الابتكار في جمع قواعد البيانات، الأمر الذي معه تصبح الدول الأعضاء في ملتزمة استبعادها نطاق الحماية مهما بذل في تجميعها من جهد وما أنفق من مال.

٤- بدأ الاهتمام على المستوي الدولي بحماية حقوق ملكية أنظمة الذكاء الاصطناعي من منطلق أنها نواة الصناعات الإلكترونية الحديثة، وأن توفير أنظمة قانونية لأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي، تشجع الأفراد والشركات على الابتكار والاختراع والتطوير، وبالتالي فالتوسع في حماية حقوق الملكية الفكرية، من شأنه أن يعود بالنفع على المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يفسر الضغط المستمر من قبل المشاريع الصناعية العملاقة في المملكة العربية السعودية.

٥- اتجهت حكومة المملكة العربية السعودية نحو الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية ضمن رؤيتها ٢٠٣٠، وذلك من خلال انشاء هيئات مستقلة بهذا المجال، مثل الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، وقامت بتوسيع نطاق نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيزها وذلك بالانضمام الى العديد من الاتفاقيات التي تنظم هذا الموضوع.

ثانيا: التوصيات

١- نناشد المنظم السعودي بضرورة استيعاب كافة التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي واعتبارها جزءًا من ركائز الأنظمة واللوائح، لمعالجة الفراغ التنظيمي في هذا المجال، والاستفادة من المزايا التي تقدمها بشكل عام، وتوفير الحماية القانونية لها، وتنظيم آليات استخدامها.

٢- نناشد المنظم السعودي بضرورة وضع أحكام خاصة بمنح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وبالتالي تكتسب بعض الحقوق والالتزامات تتناسب مع طبيعتها ويمكن ان يطلق عليها الشخصية الافتراضية أو الذكية أو الإلكترونية.

٣- نناشد حكومة المملكة العربية السعودية بضرورة انشاء صندوق خاص لتعويض الاضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويكون تمويله عن طريق منتجي أو مالكي هذه التطبيقات وذلك باقتطاع نسبة معينة من ثمن بيع أو استخدام هذه الأنظمة، ويكون الصرف من هذا الصندوق تحت اشراف القضاء.

٤- نناشد حكومة المملكة العربية السعودية قبل أن تتبع سياسة معينة لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي أن تفحص بدقه تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، والنظر في كافة الاتفاقيات التي تتعلق بهذا الموضوع.

٥- ضرورة العمل على تفعيل الذكاء الاصطناعي بما يلائم حماية حقوق الملكية الفكرية بأنواعها وتشجيع الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وتوحيد جهود الإدارات والأجهزة والهيئات العاملة في مجال الملكية الفكرية تحت مظلة تقنية الذكاء الاصطناعي.

٦- العمل على تكثيف تعزيز التعاون بين المملكة العربية السعودية والدول التي تدعم المشاريع البحثية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الذكاء الاصطناعي ومجالات حماية وانفاذ حقوق الملكية الفكرية.

المراجـــــع

أولاً: الكتب القانونية

١- إبراهيم، خالد ممدوح، *التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٢.

٢- ادريس، فاضلي، *الملكية الصناعية في القانون الجزائري*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣.

٣- الحلو ماجد راغب، *القرارات الإدارية*، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢.

٤- الدسوقى، محمد إبراهيم، *تطبيقات الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم*، المجموعة العربية للتدريب للنشر، ٢٠٢٠.

٥- حسن، سلوى جميل احمد، *الحماية الجنائية للملكية الفكرية*، القاهرة: مركز الدراسات العربية، ٢٠١٦.

٦- حسين، محمد عبد الظاهر، *الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر*، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٧- خليل، خالد عبد الفتاح، *مشكلات إنفاذ وتنازع قوانين الملكية الفكرية*، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.

١- سلامة، أحمد عبد الكريم، *القانون الدولي الخاص للملكية الفكرية*، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.

٨- مخلوف، أحمد صالح، *حقوق الملكية الفكرية في النظام السعودي*، السعودية: دار الإجادة، ٢٠١٨.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١- الدرعي، حامد أحمد لسودي، "المسئولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة "دراسة مقارنة""، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية، ٢٠١٩.

٢- حقاص، صونيه، "حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٢.

ثالثاً: البحوث العلمية:

٢- الخطيب، محمد عرفان المركز القانوني للإنسانية، الشخصية والمسؤولية "دراسة تأصيلية مقارنة " قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسانية لعام ٢٠١٧، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية، العدد٤، (٢٠١٨).

٣- الخولي، إبراهيم الحسيني الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية بين التأثير والتأثر، بحث منشور في المجلة العلمية الفكرية وإدارة الابتكار، حلوان العدد٥، (٢٠٢٢).

٤- الدحيات، عماد عبد الرحيم، "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة"، بحث منشور في *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإمارات العربية*، المجلد ٨، العدد٥،(٢٠١٩).

٥- السحلي، محمود حسن، "أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقبل : قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟"، بحث منشور في *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية*، العدد٢، (٢٠٢٢).

٦- السفري، عبد الله الحسن، "استخدام سلسلة الكتل في حفظ حقوق الملكية الفكرية"، بحث منشور في *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد٤، العدد٥، (٢٠٢٠).

٧- الشقيحي، عبير عبد الرحمن سعد، "المسئولية القانونية لجريمة انتهاك الملكية الفكرية في ضوء القانون السعودي"، بحث منشور في *مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة*، العدد٥٠، (٢٠٢١).

٨- الشوابكة، عدنان عواد، "دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي النظم الخبيرة في اتخاذ القرار الإدارية في البنوك السعودية العاملة في محافظة الطائف"، بحث منشور *مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية*، المجلد ٤، العدد١٥، (٢٠١٧).

٩- الشيخ، خالد محمد، "أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغة الاستراتيجيات التسويقية في الشركات الصناعية الأردنية"، بحث منشور *مركز العملي، جامعة الجنان، الأردن*، العدد٨، (٢٠١٦).

١٠-العبيدي، نهاية مطر، "مصنفات الذكاء الاصطناعي وإمكانية الحماية بقانون حق المؤلف"، بحث منشور في *مجلة جامعة تكريت للحقوق*، المجلد٥، العدد٤، (٢٠٢١).

١١-العتيبي، وليد بن زيد سفر، "الحماية الجنائية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في المملكة العربية السعودية "دراسة تأصيلية تطبيقية""، بحث منشور في *المجلة العلمية بكلية الآداب ، جامعة طنطا*، العدد٤٧، (٢٠٢٢).

١٢-الملا، إبراهيم حسن عبد الرحيم، "الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية"، بحث منشور في *مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي*، المجلد٢٦، العدد١، (٢٠١٨).

١٣-بطيخ، مها رمضان، "المسئولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة""، *بحث منشور المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس*، (٢٠٢١).

١٤-بن عثمان، فريدة، "الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية"، *بحث منشور في مجلة السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد ١٢، العدد٢، (٢٠٢٠).

١٥-جميعي، حسن، "مدخل الى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، *بحث ملقى في ندوة المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الوبيو "بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والصناعية، القاهرة*، (٢٠٠٤).

١٦-حسن، حسام الدين محمود، "بعنوان واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي"، *بحث منشور في مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا*، (٢٠٢٣).

١٧-حسن، سارة إبراهيم، "دور وأثر الذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية بين الرأي والرأي الآخر"، *بحث منشور في المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، حلوان*، العدد٥، (٢٠٢٢).

١٨-خليفة، إيهاب مخاطر، "خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة البشرية"، *مقال منشور في مجلة المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة*، (٢٠١٧).

١٩-زاوتين، خالد، "الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية أي علاقة ترابطية"، *بحث منشور في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم*، المجلد٧، العدد٢، (٢٠٢٢).

٢٠-ستين، عبد السلام محمد رائد تطورات الاستخدام الاقتصادي للذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٣، العدد ١، (٢٠٢١).

٢١-عبد اللطيف، محمد، "المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام"، *بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، (٢٠١٨).

٢٢-عبد الله، مصطفى حمد، "حماية حقوق الملكية الفكرية ودى تأثيرها على امن المعلومات"، بحث مقدم *للمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض*، (٢٠١٠).

٢٣-عثمان، أحمد على حسن، "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة""، بحث *منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، العدد٧٦، (٢٠٢١).

٢٤-غازي، عز الدين، "الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟"، *مجلة فكر، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد٦، (٢٠٠٥).

٢٥-فتح الباب، محمد ربيع أنور، "الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات: دراسة تحليلية مقارنة"، بحث *منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، عدد خاص، (٢٠٢١):.

٢٦-مسعد، محمد محمد القطب، "دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي "دراسة قانونية تحليلية مقارنة""، بحث *منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة*، العدد٧٥ ، (٢٠٢١).

٢٧-نديم، عفاف محمد، "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات "دراسة تحليلية""، بحث *منشور في المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات*، المجلد ٥٣، العدد٢،(٢٠١٨).

٢٨-نساخ، فطيمة، "الشخصية القانونية للكائن الجديد " الشخص الافتراضي والروبوت"، بحث *منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر١* ، المجلد٥، العدد١،(٢٠٢٠).

٢٩-هنشور، وسيمة مصطفى، "حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للمكية الفكرية"، بحث *منشور في مجلة البحوث والحقوق السياسية، الجزائر*، (٢٠١٧): ص٣٦١.

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية:

1- **Yannick Meneceur, Lee Hibbard (2021),** Le Apports du conseil de s l'Europe à une réglementation globale de l'intelligence artificielle, ESKA, Droit, Santé et Société, n° 3.